مجلة الجامعة الأسمرية: العلوم الشرعية والإنسانية
المجلد (32) العدد الثاني (ديسمبر 2019)

التنافس الأمريكي–الفرنسي على القارة الأفريقية في ظل المتغيرات الدولية

خالد سعد كريم[1،*] و رجب عمر العاتي[2]

[1] قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا.
[2] قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا.

[*]Email: saadaldein2009@gmail.com

الملخص

هدف البحث إلى التعرف على طبيعة التنافس الأمريكي–الفرنسي في القارة الأفريقية، من أجل تحديد أهداف ووسائل الطرفين، والمفاضلة بينهما، من حيث التأثير على مصالح القارة، في ظل المتغيرات الدولية، وتحليل آثار ذلك التنافس على الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي لأفريقيا. وقد استخدم البحث لتحقيق أهدافه المنهجين التاريخي والتحليلي، وكانت من أهم نتائجه أن الاهتمام الفرنسي بالقارة الأفريقية هو الأقدم إذا ما قورن بالاهتمام الأمريكي، والذي بدأ منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وزاد بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة، وأن فرنسا تحاول بشكل دائم تقوية آلياتها القديمة، مثل البعد الثقافي من خلال المنظمة الفرانكفونية، واستغلالها بما يتماشى مع الأهداف السياسية لمواجهة النفوذ الأمريكي، كما أن التنافس الأمريكي–الفرنسي في أفريقيا، قد يحتدم سياسياً واقتصادياً وثقافياً، بيد أنه يبقى في مسارات متوازنة، لا يمكن أن تتقاطع، بحيث تصل إلى حالة من الصدام المباشر، ومن النتائج أيضاً اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية، خلال تحركاتها الجديدة في أفريقيا، على تشجيع الأفارقة لفك الارتباط مع فرنسا، من أجل إضعاف نفوذها داخل القارة الأفريقية تدريجياً، وفي الوقت نفسه تعزيز التواجد الأمريكي، وصولاً إلى هيمنة أمريكية شاملة.

الكلمات المفتاحية: التنافس، الهيمنة، النفوذ الأمريكي، أفريقيا.

مقدمة

بالنظر إلى تاريخ التنافس الغربي على القارة الأفريقية، نجد أن الاهتمام الأمريكي كان ينحصر في إطار تجاري، أما الشؤون السياسية للقارة فقد تركتها الولايات المتحدة الأمريكية لدول أوروبا الغربية، بدعوى أنها قادرة على أن تقود الشعوب الأفريقية لتحقيق التنمية الاقتصادية والديمقراطية. ومع بداية فترة الحرب الباردة، والتي كانت أفريقيا من أهم مسارحها، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بأفريقيا، ولكن في إطار مواجهة النفوذ الشيوعي السوفييتي. أما مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فقد شهدت تبدلاً في أوضاع ومقتضيات التفاعلات الدولية، والتي بدورها أثرت على أفريقيا، إذ أضحى التنافس من أجل النفوذ السياسي والاقتصادي وتحقيق المصالح مفتوحاً أمام الدول الكبرى، ولاسيّما الولايات المتحدة الأمريكية، التي صارت تنظر للقارة الأفريقية من منظور جديد.

إن دولاً ذات تاريخ استعماري طويل في القارة السمراء مثل فرنسا، بعد أن خرجت منها خلال حقبة تصفية الاستعمار، عادت إليها مرة أخرى، لكن هذه المرة تحت ستار جديد، تجسّد في الهيمنة الثقافية والسيطرة على الموارد الاقتصادية، والتواجد العسكري المحدود في قواعد عسكرية لحماية مصالحها من جهة، والمحافظة على استقرار أنظمة سياسية تابعة لها من جهة أخرى، وبالتالي الحصول على ميزات تفضيلية لصادرات الدول الأفريقية إلى فرنسا، مقابل تقديم مساعدات مالية وفنية في العديد من المجالات، والتي تم تصويرها على أساس تعاون وشراكة.

لقد كان لانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة على الساحة الدولية، وسعيها لتوسيع دائرة نفوذها في العالم، والتي تدخل ضمنها قارة أفريقيا بطبيعة الحال، الأثر الأكبر على سياقات التنافس الأمريكي – الفرنسي على أفريقيا، وما ترتب عليه من تقاسم للأدوار بينهما، ومن ثم حلت المصالح الاقتصادية محل الاعتبارات الأيديولوجية، والتي كانت هي أساس إدارة العلاقات الدولية في حِقب سابقة.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى الآتي:

1. استكشاف الأهمية الجيوستراتيجية للقارة الأفريقية، كمحور أساسي في تحديد شكل التنافس بين الدولتين.
2. التعرف على طبيعة التنافس الأمريكي - الفرنسي في القارة الأفريقية، بغية تحديد أهداف ووسائل الطرفين، والمفاضلة بينهما من حيث التوافق مع مصالح القارة بصفة عامة.
3. محاولة تقدير الآثار التي يمكن أن تنجم عن هذا التنافس، وذلك من خلال تحليل أبعاده الرئيسة.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أن القارة الأفريقية تمثل واحدة من أهم مراكز التنافس الأمريكي–الأوربي بشكل عام، وفرنسا بشكل خاص، والذي حل محل التنافس الأمريكي– السوفيتي في هذه القارة، والذي انتهى مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، وبذلك شهدت العلاقات الدولية تحولاً كبيراً، من نظام دولي ثنائي القطبية إلى آخر آحادي القطبية. اقتصادياً هذا التحول أكد انتصار النظام الرأسمالي، الذي تقف على قمته الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها من دول أوروبا الغربية. ولعل منطق تطور السوق الحر، وتحقيق أعلى أرباح، قد عمق التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وقاد بالطبع إلى تنافس سياسي، هذا الواقع الجديد يتوقع له أن يؤثر على أمن واستقرار القارة الأفريقية في المستقبل المنظور، مما يستدعي معرفة مدى انعكاس هذا التنافس على دول وسكان القارة، ويلاحظ أنه في الوقت الذي يحظى هذا الموضوع باهتمام واسع عند الدارسين والكتاب الغربيين، نجد أنه لم يلقى القدر الكافي من الاهتمام لدى البُحاث العرب، بالرغم مما له من أهمية بالغة تجاه مستقبل القارة الأفريقية.

مشكلة البحث

يسعى البحث إلى عرض وتحليل طبيعة وآثار التنافس الأمريكي – الفرنسي في ظل المتغيرات الدولية على الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني للقارة الأفريقية، من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. ما هي مصالح وطموحات الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في القارة الأفريقية؟
2. ما نوع الأدوات والوسائل التي استخدمتها كلتا الدولتين لتحقيق مصالحها في القارة؟
3. هل ساهمت مخرجات انتهاء الحرب الباردة في بروز أنماط جديدة للتنافس الأمريكي – الفرنسي على أفريقيا؟
4. هل تتناسق وتتناغم مصالح كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في القارة الأفريقية، أم تتشابك وتتداخل لدرجة التناقض بينهما؟
5. هل تُسهم آثار التنافس الأمريكي – الفرنسي في خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني لهذه القارة، أمّ العكس؟

فرضيات البحث

تتجلى فرضيات البحث في الآتي:

1. القارة الأفريقية تمثل محوراً هاماً في التنافس الأمريكي – الفرنسي في النظام العالمي الجديد، والتي تتركز حول الحصول على ثروات المنطقة وخيراتها النفطية والطبيعية، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي.
2. التدخل الأمريكي بطابعه العسكري و السياسي في القارة، أبعد أثراً من التدخل الفرنسي ذي الطابع الاقتصادي والسياسي والثقافي.

منهجية البحث

أعتمد البحث على المدخل التاريخي والمنهج التحليلي، حيث يستعرض تاريخ التدخل الأمريكي الفرنسي في القارة الأفريقية، ويقارن بين الدور الذي تلعبه

فرنسا من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى تجاه القارة الأفريقية، من حيث الأساليب والفعالية، وسيعتمد البحث على المصادر الأولية المتمثلة في، التصريحات الصادرة عن الجانبين، وكذلك المصادر الثانوية، التي تتمثل في الكتب والمقالات والدوريات المتعلقة بموضوع البحث. وبناءً على ما سبق، سوف يتم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية، وذلك على النحو التالي:

۞ ۞ ۞

المبحث الأول: أهمية القارة الأفريقية

لاشك أن القارة الأفريقية من المناطق التي شكلت عامل جذب للقوى الاستعمارية عبر التاريخ، وبالتالي أصبحت ساحة من ساحات التنافس والتدخل الخارجي، وذلك بحكم موقعها الاستراتيجي وثرواتها والمواد الخام التي تزخر بها.

أولاً/ العامل الجغرافي الإقليمي:

بالنظر إلى خريطة القارة الأفريقية نجد بأنها هي ثاني قارات العالم بعد قارة آسيا من حيث المساحة، حيث تبلغ مساحتها حوالي 11.7 مليون ميل مربع أي حوالي 30.3 مليون كلم^2، وهو ما يمثل حوالي 20% من مساحة اليابسة على سطح الكرة الأرضية، ونحو ثلاث أمثال مساحة أوروبا، وأكبر مساحة من أمريكا الشمالية. وتتميز القارة بالاندماج، والخلو من أشباه الجزر والخلجان الكبيرة، وهي تمتد نحو 8000 كم من الشمال إلى الجنوب، والمسافة نفسها تقريباً من الشرق إلى الغرب، وينعكس ذلك على حجم مساحة الدول المكونة لها، والتي تعد من أكبر الدول مساحة في العالم، وتمثل القارة الأفريقية الامتداد القاري الجنوبي من كتلة اليابس (الأفرو – أوراسي)، حيث يفصلها عن القارة الآسيوية خليج عدن، والبحر الأحمر وخليج العقبة، في حين يفصلها البحر المتوسط عن أوروبا، وبالمقابل تقترب القارتين من ناحية مضيق جبل طارق.[1] كما يوجد بالقارة عدد من الأنهار المهمة، مثل نهر النيل، وهو أطول أنهار العالم، والذي منبعه البحيرات العظمى، ويمر بدول أهمها السودان ومصر لكي

[1] هشام خضر، قارة أفريقيا "دراسة عامة وإقليمية لأقطارها العربية"، بغداد، دار الكتاب للطباعة والنشر، 1990، ص: 9.

يصب في البحر المتوسط، ويليه في الأهمية نهر الكونغو، والذي يمر بدول غرب أفريقيا الاستوائية، ثم نهر النيجر، ثم نهر الزمبيزي، إضافة إلى العديد من الأنهار الأخرى، التي لا تقل أهمية من الناحية المائية في القارة.[1]

ويمكن تلخيص مميزات القارة الأفريقية من الناحية الجغرافية في الآتي:[2]

أ) وجود هضبة واسعة ممتدة من الصحراء الكبرى شمالاً وحتى إقليم الكاب في جنوب القارة، والتي يبلغ متوسط ارتفاعها حوالي 1500 قدم فوق مستوى سطح البحر.

ب) ظاهرة الأخدود الأفريقي العظيم.

ج) انتشار الأحواض، والتي تعرف بالأحواض الأفريقية.

د) انقسام القارة عن طريق مرور خط الاستواء في وسطها إلى مناطق مختلفة مناخياً.

هـ) ارتفاع شرق القارة وجنوبها عن غربها وشمالها، مما كان له أثر في انخفاض درجة الحرارة وغزارة الأمطار، وغنى نصفها الجنوبي بالنباتات والأشجار.

ثانياً/ أهمية الاقتصاد الأفريقي:

تُعدّ القارة الأفريقية من أغنى قارات العالم بالثروات الطبيعية، سواءً التي على سطح الأرض، أو التي في باطنها، ويظهر ذلك في قطاع إنتاج الغلّات التجارية كالقطن والبن والشاي وغيرها، فضلاً عن قطاع التعدين، كما تتميز القارة بسيادة النشاط الإستخراجي، التي تعتمد عليه الصناعة في معظمها، حيث يمكن إبراز ذلك في النقاط التالية:

أ) مساهمة أفريقيا في ميدان المحاصيل الزراعية:

تعتبر القارة من أهم مصادر المواد الزراعية والنباتية الأولية، التي تتمثل في البن والكاكاو والشاي والقطن والبذور الزيتية والدخان والسيسل والمطاط والفواكه والأخشاب، ومنتجاتها. ويأتي القطن في مقدمة الخامات النباتية، التي

[1] أبو القاسم محمد، جغرافيا العالم، طرابلس، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2004، ص: 22.

[2] المرجع السابق، ص: 16.

تسهم بها أفريقيا في الاقتصاد العالمي، وقد ظل خام القطن يحتل مكانة ذات أولوية في جميع الصادرات الإفريقية حتى عام 1961م، ليترك هذا المركز لصادرات الثروة المعدنية، وتسهم أفريقيا بما يتراوح بين 20% و 25% من الصادرات العالمية للقطن، وأكثر تلك الصادرات مصدرها مصر والسودان، والباقي من أفريقيا جنوب الصحراء.[1]

كذلك تحتكر القارة الأفريقية ثلثي الإنتاج العالمي من السيسل، ونحو نصف صادراته العالمية، ويكاد يكون شرق أفريقيا المصدر الرئيس له، ولاسيّما تنزانيا. ويتركز إنتاج المطاط في منطقة غرب أفريقيا، وبصفة خاصة في نيجيريا وليبيريا.[2]

وتُعدّ غانا وساحل العاج من أهم مصادر الأخشاب في أفريقيا، ويأتي بعدها الجابون ونيجيريا وزائير، ويحتل زيت النخيل رأس قائمة المواد الزيتية التي تخرج من القارة إلى العالم، وهو يعتبر أكثر الزيوت النباتية استخداماً في المنتجات الغذائية، وتقدم القارة للعالم حوالي 70%من إنتاجه من نيجيريا وغانا وزائير وسيراليون، كما تشترك أفريقيا بحوالي ⅓ الإنتاج العالمي من الفول السوداني وبنحو ¾ صادراته العالمية.[3] وتُسهم أفريقيا أيضاً بنحو10% من الإنتاج العالمي لزيت الزيتون، وكلها من نصيب المغرب العربي، وتنتج القارة حوالي 30% من إنتاج البن.[4] وتعتبر القارة الأفريقية المساهم الأكبر في تصدير الكاكاو بمقدار 70% من الإنتاج العالمي، وبخاصة من منطقة غرب أفريقيا، وأهم الدول هي غانا ونيجيريا وجزر ساوتومي.[5]

وبالرغم من تزايد إنتاج أفريقيا من الشاي، إلا أنها لا تنتج إلا حوالي 10% من الإنتاج العالمي، ويتركز إنتاجه في منطقة شرق أفريقيا، وأهم الدول

---

[1] محمد عبدالغني سعودي، قضايا أفريقية، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980، ص: 33.

[2] أحمد طاهر، أفريقيا في مفترق الطرق، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1965، ص: 80.

[3] أندرية أوزادفسكي، الولايات المتحدة وأفريقيا، تعريب: عماد حاتم، طرابلس، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 1986، ص: 48 وما بعدها.

[4] محمد عبدالغني سعودي ، قضايا أفريقية، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

[5] المرجع ذاته، الصفحة ذاتها.

هي كينيا وأوغندا وتنزانيا ومالاوي، وإلى جانب تلك المنتجات هناك مساهمة خجولة في تجارة السكر العالمية، سواءً من جنوب أفريقيا، أو جزر موريشيوس وريونيون، وموزمبيق.[1]

ب) الثروة المعدنية والنفطية:

تلعب الثروة المعدنية والنفطية دوراً كبيراً ذا أهمية فائقة في اقتصاديات القارة الأفريقية، سواءً في جنوب القارة أو شمالها، ويُعدَ القسم الجنوبي الأغنى بالثروة المعدنية، والتي تتمثل في الذهب والفضة والماس والكروم والمنجنيز واليورانيوم.[2] ومن الملائم هنا التذكير بالثروات الهائلة التي تحتوي عليها بلدان القارة الأفريقية بالنسبة للإنتاج العالمي، إذ تحتوي على 90% من الماس، 81% من الكوبلت، 62% من البلاتين، 80% من الذهب، 50% من المغنسيوم والكروم، 36% من المنجنيز، 27% من النحاس، 33% من الانتيمون والفوسفات.[3] إضافة إلى معادن أخرى مثل اليورانيوم، والذي تنتج منه جنوب أفريقيا وحدها حوالي 35% من الإنتاج العالمي، والقصدير الذي تنتجه نيجيريا، والحديد الذي تنتج خاماته كل من موريتانيا وليبيريا والجزائر.[4] أما بالنسبة للبترول بشقيه الزيت الخام والغاز الطبيعي، فالقارة لها نصيب كبير من الإنتاج والاحتياطي العالمي. وتعتبر نيجيريا هي أكثر الدول الأفريقية إنتاجاً للبترول، حيث تصدر أكثر من 2 مليون برميل يومياً، وهي تسعى إلى أن يصل احتياطها إلى 40 مليار برميل. وفي ليبيا يقدر الاحتياطي النفطي بحوالي أكثر من 30 مليار برميل، واحتياطي غاز طبيعي يزيد عن 46 تريليون قدم مكعب، وهذا الاحتياطي الضخم يضع ليبيا على قمة القارة الأفريقية، من حيث الاحتياطي النفطي، والثانية في الترتيب العام بعد نيجيريا من حيث احتياطي الغاز الطبيعي

---

[1] جان بيار كريثيان، أفريقيا البحيرات الكبرى، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2000، ص: 56 وما بعدها.

[2] أندرية أوزادفسكي، وول ستريت ضد أفريقيا، تعريب: عبدالرحمن السعدون، طرابلس، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 1986، ص: 9.

[3] اندرية أوزادفسكي، الولايات المتحدة وأفريقيا، مرجع سابق الذكر، ص: 48.

[4] محمد عبدالغني سعودي، قضايا أفريقية، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

والإنتاج النفطي، حيث بلغ إنتاجها من النفط حوالي 1.8 مليون برميل يومياً.[1] ويمتلك السودان احتياطياً نفطياً يقدر بنحو 563 مليون برميل، فيما تقدر الاحتياطات المحتملة بحوالي 30 مليار برميل، وقد بلغ إجمالي إنتاج النفط للسودان عام 2007 – 2008م أكثر من 470 ألف برميل[2]. ويبلغ احتياطي مصر المتوقع من البترول حوالي 12.8 مليار برميل، وحوالي 55 ترليون قدم مكعب من الغاز، كما تنتج غينيا الاستوائية 200 ألف برميل يومياً من النفط، ويبلغ احتياطي جمهورية الكونغو "برازفيل" من البترول الخام حوالي 1.5 مليار برميل من النفط وحوالي 3.2 ترليون قدم من الغاز، وبالنسبة لجنوب أفريقيا فإنتاجها متواضع جداً قد يصل إلى 20 ألف برميل يومياً[3].

وتمتلك تشاد احتياطي نفطي يبلغ حوالي 5.1 مليار برميل، مرشح للزيادة في المستقبل، وتقدر إنتاجية تشاد بحوالي 225 ألف برميل يومياً قابلة للزيادة[4]. وبالرغم من أن أفريقيا تصدر وتنتج الكثير من المعادن، إلا أن البترول الخام والذهب والماس وخام الحديد والفوسفات، تمثل 80% من مجموعة قيمة الصادرات الأفريقية.

ثالثاً/ إستراتيجية بعض المناطق الأفريقية:

يمكن إجمال المناطق التي تعتبر من أهم عناصر القوة الإستراتيجية للقارة الأفريقية في الآتي:

أ) منطقة القرن الأفريقي

تُعدّ هذه المنطقة من أهم المناطق الاستراتيجية الهامة والحساسة في القارة الأفريقية، وتستند هذه الأهمية على اعتبارات عديدة، يأتي في مقدمتها الارتباط الوثيق بين هذه المنطقة وما يدور فيها، ومدى استقرارها، وبين البحر الأحمر،

---

[1] نبيل شاهين، البترول في أفريقيا: في التقرير الاستراتيجي الأفريقي (2001–2002م)، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2002، ص: 570.

[2] صباح فرج، النفط والعلاقات العربية – الأفريقية: في التقرير الاستراتيجي الأفريقي (2007 – 2008م)، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2008، ص: 77.

[3] نبيل شاهين، البترول في أفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص: 575.

[4] صباح فرج، النفط والعلاقات العربية – الأفريقية، مرجع سابق، ص: 84–85.

باعتباره من أهم طرق المواصلات البحرية العالمية، لاسيّما وأنه يعتبر حلقة وصل بين الشرق والغرب.[1] إضافة إلى أن المنطقة تتحكم في إحدى بوابتي البحر الأحمر، وهي مضيق باب المندب، وزادت هذه الأهمية مع اكتشاف النفط في الخليج العربي وإيران، واستخدام البحر الأحمر لنقله إلى الغرب، الأمر الذي جعل من القرن الأفريقي موضوعاً للصراع الدولي، وبمعنى آخر ظلت المنطقة محل اهتمام دائم ومستمر من قبل القوى الدولية[2].

ب) منطقة خليج غينيا:

تعتبر المنطقة ذات أهمية استراتيجية من حيث امتدادها بمسافة تبلغ حوالي 5.5 ألف كم، وتطل عليها 11 دولة من دول وسط وغرب وجنوب أفريقيا، والمنطقة غنية بالأرخبيلات الطبيعية والجزر الساحلية ومصبات الأنهار، إضافة لقربها من طرق التجارة والنقل، وتتميز إلى جانب ذلك بعدة مزايا، منها:[3]

1. كثرة الثروة السمكية.
2. غنية بالثروة النفطية، والمتركزة في منصات بترولية بالمياه العميقة، أو على الجزر الموجودة بالمنطقة.
3. أحد أكبر الممرات المائية التجارية عالمياً.

وقد أكدت الدراسات الحديثة أن المنطقة تحتوي على مخزون هائل من النفط والغاز الطبيعي، وبخاصة في انجولا والكونغو "برازفيل" وغينيا الاستوائية، بالإضافة إلى اكتشافات نفطية جديدة في موريتانيا، والسنغال وبنين والمغرب وليبريا، والتي تركزت في مناطق معظمها بحرية[4].

---

[1] خالد عبدالعظيم، الترتيبات الأمريكية في باب المندب، مجلة السياسة الدولية، العدد 152، أبريل 2003م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ص: 206.

[2] صبحي عسيلة، دوافع التوجه نحو القرن الأفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد 137، يوليو 1999م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ص: 188.

[3] عبدالمنعم طلعت، مشاكل الأمن والاستقرار في خليج غينيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 177، يوليو 2009م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ص: 265.

[4] صحيفة الأهرام، عدد 9 يوليو 2001م.

ج) رأس الرجاء الصالح:

يُعدّ ممراً بحرياً هاماً واستراتيجياً، فهو يربط بين جنوب الأطلسي والمحيط الهندي، ومنطقة الخليج العربي، الأمر الذي اكسب المنطقة أهمية كبيرة، وجعلها تدخل ضمن أجندة التنافس بالنسبة للدول الكبرى عبر التاريخ.[1] فهي بديل لقناة السويس في حالة إقفالها، أو عند مرور ناقلات نفط كبيرة لا تستطيع المرور بالقناة، زد على ذلك امتلاك دولة جنوب أفريقيا كميات ضخمة من اليورانيوم المستخدم في مجال الطاقة النووية.

د) شمال أفريقيا:

تعتبر منطقة الشمال الأفريقي مهمة جداً من الناحية الإستراتيجية، فهي قريبة من الجنوب الأوروبي، الأمر الذي يجعلها هامة بالنسبة لنقل النفط والغاز من مناطق مثل ليبيا والجزائر، كذلك تعتبر المنطقة حلقة وصل بين أوروبا ووسط وجنوب أفريقيا، بالإضافة إلى احتوائها على مضيق جبل طارق، الذي يعتبر ممراً مائياً استراتيجياً[2].

هـ) منطقة البحيرات العظمى:

إلى جانب أن المنطقة مصدراً هاماً للمياه الأفريقية، فهي تعتبر ذات قيمة عالية من ناحية احتوائها على ثروة معدنية هائلة، تتمثل في الماس والنحاس، إضافة إلى اعتبارها حلقة وصل بين أفريقيا الغربية وشمال الصحراء وأفريقيا جنوب الصحراء، كذلك قربها من المدخل الجنوبي للبحر الأحمر[3].

❁ ❁ ❁

[1] عبد المنعم طلعت، مشاكل الأمن والاستقرار في خليج غينيا، مرجع سبق ذكره، ص: 265.

[2] شوقي الجمل، عبد الله إبراهيم، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، الدوحة، دار الثقافة، 1987م، ص: 49.

[3] - خالد حنفي، اتفاق بوروندي وتأثيره على البحيرات العظمى، مجلة السياسة الدولية، العدد 155، يناير 2004م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ص: 166.

المبحث الثاني: بداية اهتمام الدولتين بالقارة الأفريقية

أولاً/ التطور التاريخي للسياسة الأمريكية في أفريقيا:

لقد غزت رؤوس الأموال الأمريكية قارة أفريقيا، والتي بلغت حوالي 500 مليون دولار، موزعة على مختلف مناطق القارة، بدءاً بالجمعية الاستعمارية الأمريكية، التي نشأت بليبيريا عام 1821م، إذ اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية ليبيريا بأنها مستعمرة للزنوج المتحررين، ثم دعوة أمريكا إلى "مؤتمر برلين" عام 1884م، للاشتراك في مناقشة حوض الكونغو.[1] وانحصر الاهتمام الأمريكي بأفريقيا في تأمين حرية التجارة والملاحة، أما الأمور السياسية فقد تركتها لدول غربية، مثل فرنسا، لذا فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية حيادها التام تجاه الكثير من الحروب التي كانت تخوضها تلك الدول في القارة، واهتمت هي بأمور أخرى ركزت فيها على المعادن، التي تزخر بها القارة، الأمر الذي جذب أنظار الأمريكيين للقارة وجعلهم يركزون على مواردها الاقتصادية.[2] وبالعودة إلى علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بليبيريا، نجد بأنها المصدر التاريخي لقيام دولة ليبيريا والمسؤول الأول عن طبيعة نشأتها، و ما أسفرت عنه من مشكلات تتعلق بالاندماج الوطني، إذ يعتبر الكثير من الليبيريين أنفسهم وبلدهم امتداد للولايات المتحدة الأمريكية فيما وراء البحار، لذا استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من ذلك الاعتقاد كثيراً، حيث سيطرت شركاتها على النشاط الاقتصادي في ليبيريا، لاسيّما فيما يتعلق بتجارة المطاط والحديد، ناهيك عن استفادتها السياسية والإستراتيجية منها أثناء الحرب الباردة.[3] وقد ركزت الولايات المتحدة أيضاً على تجارة هامة في وقتها، ألا وهي تجارة الرقيق، والتي كانت رائجة، وكان مصدرها الرئيس هو أفريقيا، لذلك فلا عجب أن يعترف الدستور الأمريكي بموضوع تجارة الرقيق، ويوفر لها بر الأمان، على حساب أفريقيا، إذ

---

[1] علي عباس، الفدرالية والانفصالية في أفريقيا، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1999م)، ص: 55.

[2] المرجع السابق ذاته، ص: 56.

[3] محمد عاشور المهدي، "الولايات المتحدة ومستقبل الصراع في ليبيريا"، إسلام أون لاين. نت، شؤون سياسية ، على الموقع الالكتروني: www. islam – online. net، 2001م، ص: 2.

أصبح الأمريكيون الأفارقة المستعبدون هم المصدر الرئيس لقوة العمل المستخدمة في العديد من المجالات، والتي من أهمها صناعة السفن والبناء.[1] واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن توسع حجم تجارتها مع أفريقيا الاستوائية، والتي اعتمدت على الواردات من المواد الأولية والغذائية، التي كانت تشحن من المستعمرات البريطانية، وقد ركزت في مجملها على النحاس والكروم والسيسل وزيت النخيل والفول السوداني والكاكاو والأخشاب.[2] ويكاد يجمع الكتّاب والمتخصصون على أن أفريقيا احتلت مكانة هامشية، وصلت إلى حد الإهمال في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية منذ تأسيس الجمهورية عام 1789م. فأفريقيا كانت بمثابة منطقة جغرافية بعيدة، وغير مهمة استراتيجياً، وفقاً للغة المصالح القومية الأمريكية، وذلك مقارنة بمناطق جغرافية أخرى نظر إليها صانع القرار الأمريكي بحسبانها ذات أهمية إستراتيجية كبرى، وقد أدى غياب الفهم لحقيقة تاريخ وأوضاع أفريقيا إلى رسم صورة ذهنية نمطية سلبية عنها في وسائل الإعلام والرأي العام الأمريكي[3].

ويمكن إرجاع ذلك الإهمال الأمريكي لأسباب كثيرة، منها على سبيل المثال:[4]

أ) انشغال الولايات المتحدة بمواقع أخرى من العالم.

ب) أخذت الولايات المتحدة الأمريكية بمبدأ "مونرو" الانعزالي، وهو المبدأ الذي طرحه الرئيس الخامس للولايات المتحدة الأمريكية "جيمس مونرو" على الكونغرس الأمريكي في ديسمبر عام 1823م، والذي دعا فيه للاهتمام بالمشاكل الداخلية، وعدم الانجرار وراء الاهتمامات الخارجية، لذلك نجد أن التحركات

---

[1] عايدة العزب موسى، العبودية في أفريقيا، القاهرة، مكتبة الشروق ،2004م، ص: 16.

[2] ستيورات سميث، الاستعمار الجديد في أفريقيا، تعريب: أحمد بلبع، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، 1977م، ص: 29.

[3] حمدي عبدالرحمن، إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، يوليو 2008 م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ،القاهرة، ص: 184.

[4] تشانا كياسن، في مواجهة الحرب الباردة، تعريب: عبد الرزاق إبراهيم، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، (د، ت)، ص: 127.

الأمريكية في أفريقيا أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية لتدعيم منطقة ليبيريا وجنوب أفريقيا، بوصفها قواعد تجارية وبحرية هامة للولايات المتحدة الأمريكية، كان من أجل حماية مصالحها، والتي تركزت في البلدين، كذلك توسيع نفوذها العسكري بشمال أفريقيا، والذي بدأ عام 1943م، في غضون الحرب العالمية الثانية، عندما تواجدت قواتها في قاعدة "هويلس" على الأراضي الليبية، التي كانت مطاراً ايطالياً قديماً، وفقاً لاتفاقية بينها وبين حليفتها بريطانيا.[1]

لكن، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، أدركت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية الشمال الأفريقي، والتي تتمتع بساحل طويل على البحر المتوسط، يربط بين الشرق والغرب، بالإضافة إلى كميات النفط الكبيرة التي تم اكتشافها في ليبيا.[2]

ومع ذلك، لم تتغير النظرة الأمريكية بشكل عام للقارة الأفريقية بعد الحرب العالمية الثانية، إذ لم تكن أفريقيا تحتل خلال سنوات الحرب الباردة حيزاً كبيراً في قائمة أولويات السياسة الأمريكية، فقد كانت مجرد ساحة للمناورات والحروب بالوكالة، ولم تكن الميدان الأول للمواجهة بين القوتين العظميين آنذاك، وعليه فقد نُظر إليها من قبل النخب الأمريكية، وبخاصة صانعي القرار منهم على أنها منطقة مهمة لتجنيد الدول "الموالية" للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تركزت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أفريقيا زمن الحرب الباردة فيما يلي:[3]

أ) السعي إلى خلق بيئة سياسية مستقرة في المناطق التي تتركز فيها المصالح الأمريكية.

ب) العمل على إضعاف النفوذ السوفييتي في القارة الأفريقية، وهو ما يتضمن الحروب بالوكالة والتنافس من أجل إدخال الكثير من الدول الأفريقية في فلك

---

[1] سيتوارت سميث، الاستعمار الأمريكي الجديد في أفريقيا، مرجع سابق الذكر، ص: 30.

[2] المرجع السابق، ص: 34.

[3] نيفين حليم صبري، سياسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي تجاه جنوب أفريقيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمة لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1995م، ص: 85.

الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما أُطلق عليه اسم "سياسة الاحتواء" للمد الشيوعي، ولاسيّما في انجولا وزائير والقرن الأفريقي.

ج) تجنب احتمال حدوث انفصال عضوي لإحدى الدول الأفريقية، التي كانت للولايات المتحدة الأمريكية مصالح فيها.

د) ضمان تدفق المعادن الثمينة، والمواد الأولية للصناعة من الجنوب الأفريقي و ليبيريا إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ سياساتها في أفريقيا أثناء الحرب الباردة العديد من الأدوات، ونخص بالذكر هنا إلى جانب المساعدات الاقتصادية، الدعوة الأمريكية إلى نقل السلطة في الدول الأفريقية للأغلبية السوداء، والسعي إلى التغيير من حكم الأقلية إلى حكم الأغلبية، وأن الوسيلة إلى ذلك هي الطريق السلمي السياسي، وليس طريق حرب العصابات، أو الحرب العنصرية اللونية، وأن المعونات والمساعدات الأمريكية مرهونة فقط بإتباع الطرق السلمية، والسلطة يجب أن تنتقل بشكل سلمي في الكثير من الدول، مثل زيمبابوي وجنوب أفريقيا، مع حماية حقوق البيض.[1]

بيد أن ذلك كان عبارة عن مناورات سياسية من أجل تلميع الصورة الأمريكية في الرأي العام الأفريقي، وإظهار الولايات المتحدة الأمريكية بأنها هي راعية الديمقراطية ومحاربة العنصرية والتمييز اللوني، والحقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت على علاقة وثيقة مع حكومات عنصرية، مثل جنوب أفريقيا العنصرية، وكانت مظاهر تلك العلاقات عديدة أهمها:[2]

أ) امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت على قرارات الأمم المتحدة، التي تدين سياسة نظام جنوب أفريقيا العنصري.

ب) زيادة مستوى التعاون العسكري بين الدولتين.

---

[1] عبد الملك عودة، اتجاهات الدبلوماسية الأمريكية الجديدة نحو أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 48، أبريل 1977م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ص: 100.

[2] هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه جنوب أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 90، أكتوبر 1987م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ص: 17.

ج) زيادة الاستثمارات الاقتصادية الأمريكية في جنوب أفريقيا.

د) إشراك جنوب أفريقيا في تكوين المجلس الدولي للطاقة النووية، باعتبارها منتجة لليورانيوم.

ثانياً/ الإدراك الفرنسي المبكر لأهمية القارة الأفريقية:

بدأ الاستعمار الفرنسي في وقت مبكر لأفريقيا، وذلك باحتلال الجزائر عام 1830م، على إثر الحادثة المشهورة التي قام خلالها داي الجزائر بضرب القنصل الفرنسي بمنشة الذباب، عندما دار حوار بينهما بخصوص رد قروض، كانت قد اقترضتها فرنسا من الجزائر أثناء حروب نابليون.[1]

ومن الجزائر توسعت فرنسا في الشمال الأفريقي، فاستولت على تونس عام 1881م، وفي عام 1911م، سيطرت على مراكش، في مقابل السماح لإسبانيا بمشاركتها في جزء صغير منها، وإعطاء ألمانيا جزء من الكونغو الفرنسي، واعترافها بمكانة بريطانيا في مصر.[2]

وتوسع الفرنسيون غرب القارة الأفريقية، وأسسوا إمبراطورية، أُطلق عليها اسم "أفريقيا الفرنسية الغربية"، وتضم كل من السنغال وموريتانيا والسودان الفرنسي وغينيا الفرنسية وساحل العاج وفولتا العليا وداهومي والنيجر، وقد بلغت مساحة هذه الإمبراطورية حوالي سدس مساحة القارة.[3]

ولم يتوقف النشاط الفرنسي عند هذا الحد، بل امتد إلى أفريقيا الاستوائية الفرنسية، والتي تضم تشاد والكونغو الفرنسي والجابون ووسط أفريقيا، كما استولت فرنسا على جزء من الصومال، والذي أُطلق عليه اسم "الصومال الفرنسي"، وعلى جزيرة مدغشقر، وكان هدف فرنسا من احتلال تلك المناطق،

---

[1] هنري ويسلنغ، تقسيم أفريقيا (1880 – 1914م)، تعريب: ريما إسماعيل، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2001م، ص: 31.

[2] جون هاتش، تاريخ أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، تعريب: عبدالعليم السيد، القاهرة، دار الكتاب العربي، 1969م، ص: 15.

[3] شوقي الجمل، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

هو ربط مستعمراتها في شرق أفريقيا بمستعمراتها غربها، كذلك محاولة منع بريطانيا من السيطرة على تلك المستعمرات.[1]

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، تم إصدار الدستور الفرنسي الجديد عام 1946م، والذي حدد وضع المستعمرات الفرنسية في القارة الأفريقية، إذ تم إنشاء ما يسمى "بالاتحاد الفرنسي"، وبذلك بدأت أولى عمليات تفكك الإمبراطورية الفرنسية، وكان للوضع الاقتصادي الفرنسي دوراً كبيراً في ذلك، ومع الضغوطات القوية على فرنسا في أفريقيا، والتي تمثلت في حركات التحرر ضد الاستعمار الفرنسي، حصلت بعض الدول على استقلالها، أما التي استمرت تحت الاستعمار، فقد أُعطي لها نوع من الحكم الذاتي، غير أن ذلك لم يحسم الأمر لبعض المستعمرات، لأنه لم يتضمن الحرية في تحديد السياسات والعلاقات الداخلية والخارجية.[2]

وخلال فترة الحرب الباردة، ركزت فرنسا على عملية إمداد الدول الأفريقية بالمساعدات، بحجة أنها محتاجة لذلك، من أجل النهوض بمقوماتها التنموية، وبدأ هذا التوجه رهاناً أساسياً على الاستقرار السياسي في أفريقيا الغربية، وكان قانون 30 ابريل 1946م، وبرامجه التنموية، كمساعدة فرنسية لأفريقيا الغربية، خير دليل على أنها تسعى إلى تعزيز مصالحها السياسية الخاصة وإستراتيجيتها التجارية، بالإضافة إلى كون ذلك نوعاً من مظاهر الاستمرارية في الفكر الاستعماري، وغياب سلوك القطيعة من الممارسات السلطوية التي امتدت إلى ما بعد الاستقلال للدول الأفريقية، تحت أشكال جديدة ومعدلة.[3]

وقد تم نعت الصيغ الجديدة للاستعمار بالتعاون "الفرنسي – الأفريقي"، وذلك بدون التأثير على البُنى السياسية القائمة. ويمكن القول هنا، أن مصطلح التعاون، قد أُستخدم قبل عام 1960م، من أجل حماية الممتلكات الفرنسية في

---

[1] سمعان بطرس، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1980م، ص: 119.

[2] رأفت غنيمي، أفريقيا في التاريخ المعاصر، القاهرة، دار الثقافة، 1991م، ص: 71– 72.

[3] عبدالحميد الصنهاجي، التعاون الفرنسي – الأفريقي بين التنظير وإكراهات التطبيق 1969 – 1990م، مجلة السياسة الدولية، العدد 155، يناير 2004م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص: 61.

أفريقيا، ولكن بعد ذلك التاريخ، تم استخدام المصطلح كمفهوم شامل لدور فرنسا في العالم، بل وارتقى في منظور السياسة الفرنسية ليصبح طريقاً ثالثاً للدول التي ترفض الانحياز إلى إحدى القوتين الكبريين، وتم وفق ذلك الربط بين المساعدة والتعاون وبين الهيمنة والهيمنة المقنّعة، وبين ما أصبح يعرف بالاستعمار والاستعمار الجديد. ومع أن التعاون المالي "الفرنسي – الأفريقي" أرسى مبادئ باهرة في الظاهر، مثل ثبات التحويل بين الفرنك الأفريقي والفرنك الفرنسي، بيد أن ذلك كان من أجل هدف وحيد، هو إبقاء الدول الأفريقية في فضاء التبعية الاقتصادية والمالية والسياسية.[1] فالكثير من الدراسات أثبتت أن السياسة الاقتصادية الفرنسية في القارة الأفريقية أدت إلى إدامة الفقر بصورة مقصودة، وتراجع اقتصادي مبرمج يغرق أفريقيا وشعوبها في الفقر والتخلف، فالقادة الفرنسيين لم يقبلوا على الإطلاق بفكرة استقلال أفريقيا السياسي كما شرح ذلك الرئيس الفرنسي الأسبق "فرنسوا ميتران"، حينما قال: "إنها لخدعة كبرى أن يشاع كما يفعل البعض اليوم، بأن الجنرال "شارل ديغول" سمح بإزالة الاستعمار عن أفريقيا".[2]

ومع أن الكثير من الدول الأفريقية قد تضررت بشكل كبير من فترة الاحتلال الفرنسي، إلا أنها كانت مضطرة للتعاون مع فرنسا، وذلك لحل الكثير من المشكلات التي خلفها الاستعمار بشكل مقصود، ولعل الجزائر من أقرب الأمثلة على ذلك، حيث بدا الجزائريون يشعرون بعجزهم عن إدارة البلاد في فترة الاستقلال، ومن هنا كانت حاجة الجزائر في تلك المرحلة إلى استمرار معظم الموظفين الفرنسيين، والذين كان فيهم عدد كبير من المدرسين من جهة، وكذلك الحاجة إلى اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الفرنسي من جهة أخرى.[3] ومع تنامي الدور الأمريكي في القارة، ركزت فرنسا على عدم الوصول إلى

---

[1] نقولا أغبوهو، الفرنك واليورو ضد أفريقيا، تعريب: لينا فرح، (طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 2000م)، ص: 65.

[2] المرجع السابق ذاته، ص: 45.

[3] صلاح العقاد، العلاقات الدولية بين الجزائر وفرنسا، مجلة السياسة الدولية، العدد 23، يناير 1971م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ص: 51.

تصادم المصالح بين البلدين، ومحاولة استقطاب الدول الأفريقية بعيداً عن الولايات المتحدة الأمريكية، ودعم منظمة الفرانكفونية، ومحاولة التخلي عن دورها العسكري في بعض المناطق الأفريقية.[1]

❁ ❁ ❁

المبحث الثالث: أبعاد التنافس الأمريكي – الفرنسي

لقد اتضحت الرؤية الحقيقية، حينما صرح وزير التجارة الأمريكي الأسبق السيد "رونالد براون" في 1996/3/13م، أثناء مقابلة مع مجلة "جون أفريك الفرنسية": "بأن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في القارة الأفريقية، تستلزم أن نكون أكثر عدوانية، وأن نكون حاضرين على الأرض، وأن نشير بوضوح إلى أننا هنا بصفة منافسين، لقد كنا نجهل السوق الأفريقي، وهذه كانت غلطة مكلفة سواءً بالنسبة لأفريقيا أو الولايات المتحدة الأمريكية، بالتالي لن ندع الأسواق الأفريقية لأصدقائنا الأوروبيين، وأفريقيا بالنسبة للأمريكيين هي أحد آخر المعاقل في الخطة التجارية، والمناخ ملائم لذلك".

وبالمقابل، فإن فرنسا كانت تتعامل مع مثل تلك التصريحات بحذر شديد، وكانت تؤكد دائماً أنه من الخطأ إظهار فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في حالة تنافس، وبأننا حلفاء تربطنا صداقة قديمة وطويلة، وليس هناك أي نزاع أو منافسة. ومن خلال هذا المبحث، سوف يتم التطرق إلى أهم الأبعاد، التي عبرها يمكن توضيح الملامح الرئيسية للتنافس:

أولاً/ البعد الثقافي:

تُعدّ العلاقات الفرنسية–الأفريقية في هذا الجانب متميزة جداً عن أي علاقة لدولة أخرى بأفريقيا، فهي تغوص بعمق في نسيج المجتمع الأفريقي، وذلك عن طريق الاستعمار الثقافي، ومن هنا تأتي قوة وخطورة العلاقات الثقافية الفرنسية مع الدول الأفريقية، لذا تعتمد فرنسا في علاقاتها الثقافية بالدول الأفريقية على

[1] حمدي عبدالرحمن، العلاقات العربية – الأفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الأفريقي، 2001م، ص: 164.

عنصر مهم جداً وهو اللغة الفرنسية، فهي اللغة السائدة في كثير من الدول الأفريقية، إلى جانب اللهجات المحلية، واستطاعت فرنسا زيادة الناطقين بها عن طريق توسيع انتشار المؤسسات التعليمية الفرنسية في أفريقيا، كذلك زيادة عدد المراكز الثقافية. ولكي تزيد فرنسا من إحكام قبضتها الثقافية على القارة، الأمر الذي يجعلها مؤثرة سياسياً، قامت بإنشاء "منظمة الفرانكفونية"، والتي تضم كل الدول الناطقة بالفرنسية، عام 1970م، وهي منظمة عالمية. بيد أن الوجود الأفريقي فيها مكثف جداً، ويعني مصطلح الفرانكفونية لغوياً "الصوت الفرنسي"، وتعتبر هذه المؤسسة بمثابة مشروع يخضع لإشراف الدولة، ويهدف لتحقيق أهداف خاصة بها، لذا فهي تخضع في إدارتها لمؤسسات الرئاسة ووزارة الخارجية والمخابرات الفرنسية. كما تهتم هذه المنظمة بتوثيق الروابط الثقافية بين أعضائها، والتأكيد على أن اللغة الفرنسية هي لغة عالمية تستطيع أن تواجه المد "الأنجلوفوني".[1] ومع انتهاء فترة الحرب الباردة، وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كمنافس قوي في القارة الأفريقية والعالم لكل القوى الكبرى، الأمر الذي دفع بفرنسا إلى أن تضيف للفرانكفونية أهدافاً سياسية، إلى جانب أهدافها الثقافية، لذلك شهدت المنظمة تحولاً جذرياً عام 1997م، عندما قرر رؤساء 52 دولة فرانكفونية إعطاء المنظمة كامل بعدها السياسي والاقتصادي، من خلال إنشاء "المنظمة الدولية الفرانكفونية"، والمطالبة بإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، وضرورة وجود نظام اقتصادي وسياسي أكثر توازناً.[2] وكان ذلك في إطار محاولة للتسريع بظهور ديناميكية جديدة "للمنظمة الفرانكفونية" من أجل الدمج والتوحيد الفاعل على الصعيد العالمي في مجالات الاقتصاد والمال والسياسة والثقافة، ولاسيّما بعد أن قررت فرنسا، بشكل علني وضمني، عدم

[1] إجلال رأفت، السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء، مجلة السياسة الدولية ، العدد 142، يوليو 2001 م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص: 16.

[2] تيمور مصطفى، الفرانكفونية والعالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر 2001م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص: 11.

الدخول في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الأفريقية، التي تمثل مفهوم مصلحي واسع النطاق.[1]

وفيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الجانب، لم تعتمد على الأسلوب الثقافي بشكل مباشر، لا في فترة الحرب الباردة ولا بعدها، بل اعتمدت على وسائل أخرى مثل المساعدات الاقتصادية والعسكرية، واقتصر الدور الثقافي الأمريكي في القارة على المراكز الثقافية التابعة لسفاراتها في الكثير من الدول مثل إثيوبيا وغينيا ومالاوي وموزمبيق وسيراليون والتوجو وأوغندا وزامبيا وجنوب أفريقيا، بالإضافة لزيادة عدد الطلاب الأفارقة الدارسين في الجامعات الأمريكية بمنح أمريكية.[2]

ثانياً/ البعد السياسي:

لقد نادت الولايات المتحدة الأمريكية بالتحول إلى الديمقراطية في أفريقيا منذ زمن طويل، وحاولت في هذا السياق، ولاسيّما أثناء الحرب الباردة، إظهار نفسها بأنها مخلص الشعوب الأفريقية من العبودية، بيد أن ذلك كان على أرض الواقع عبارة عن إحدى الآليات التي من خلالها تتم الدعاية والترويج للنظام الرأسمالي الغربي وتحقيق الأهداف والمصالح. وتأكيداً لذلك نجد أن الإستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا كانت في مجملها تدور في فلك تقوية العلاقات مع نظم عنصرية لا تعبّر عن أي شكل من أشكال الديمقراطية، والتي من أهمها نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، والتي كانت تتمتع بمكانة خاصة في العلاقات الأمريكية – الأفريقية.[3] وارتبطت الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات وثيقة مع نظام جنوب أفريقيا العنصري، ولاسيّما في مجال التبادلات التجارية والمالية في ظل سياسية الباب المفتوح، والتي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، بالإضافة إلى العلاقات ذات البعد الاستراتيجي، والتي اعتمدت على الحد

---

[1] غسان سلامة، الأبعاد السياسية والاقتصادية لحوار الثقافات، مجلة السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر 2001م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ، ص: 16.

[2] إجلال رأفت، السياسة المصرية في أفريقيا، مجلة آفاق أفريقية، العدد الثاني، صيف 2000م، مركز الأبحاث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ص: 12.

[3] أندريه أوزادفسكي، الولايات المتحدة الأمريكية وأفريقيا، مرجع سابق الذكر، ص: 189.

من النفوذ السوفييتي وضمان مرور السفن الأمريكية عن طريق رأس الرجاء الصالح والذي يمر به حوالي خمس البترول العالمي المتجه نحو الولايات المتحدة.[1] لكن، وبعد انتهاء الحرب الباردة، أصبحت الديمقراطية شرطاً لعلاقات أوثق مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث رُفعت شعارات جديدة، مثل التعددية الحزبية، على أعلى المستويات في الإدارة الأمريكية، وأصبح صانعوا القرار السياسي الأمريكي يعملون بوضوح لتشجيع التحول الديمقراطي ودعم حقوق الإنسان في القارة.[2] وكانت عملية الربط بين المساعدات الأمريكية وبين أسلوب الحكم الجيد أو الديمقراطي، قد بدأت مع أوائل التسعينيات من القرن الماضي، ففي أبريل 1990م، صرح مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية الأسبق السيد "هيرمان كوهين": "بأنه إضافة إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان، فإن التحول الديمقراطي قد أضحى شرطاً ثالثاً لتلقي المساعدات الأمريكية".[3] وقد وُصف الضغط الأمريكي، سواءً من خلال العلاقات الثنائية أو من خلال المؤسسات الدولية المانحة مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، بأنه نوع من "المشروطية السياسية" لمنح المعونات والقروض، ونظر الكثير من الأفارقة إلى ذلك بأنه نوع من الهيمنة الامبريالية على الشعوب الأفريقية، والتأثير على توجهات التنمية الأفريقية بما يخدم المصالح الغربية.[4] وفي هذا الإطار نشطت مؤسسات وهيئات أمريكية حكومية، تعمل من أجل تطوير الحياة السياسية في القارة، ومن تلك المؤسسات "الهيئة القومية للمجتمع من أجل الديمقراطية"، وهي تُموّل من مخصصات الكونغرس، ومن خلال هذه الهيئة بُذلت الجهود من أجل تقوية الوعي بالديمقراطية في القارة، وتقوية مؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز حقوق الإنسان، وضبط ومراقبة الانتخابات

---

[1] هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه جنوب أفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

[2] أحمد حجاج، الديمقراطية والتعددية الحزبية في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، يوليو 2003م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ص: 50.

[3] حمدي عبدالرحمن، ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 113، يوليو 1993م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ص: 14.

[4] المرجع السابق، ص: 15.

في العديد من الدول الأفريقية.[1] بيد أن الأفارقة دائماً يضعون علامات استفهام حول الكثير من الأمور المتعلقة بالنموذج الأمريكي للديمقراطية، وهل يتماشى مع الآمال الأفريقية أم لا فيما يتعلق بشعارات الحرية، وحق تقرير المصير وحقوق الإنسان، أم أنها عبارة عن شعارات تعزز الأهداف الأمريكية في أفريقيا، والتي من الممكن أن تتراجع عندما تحتاج الضرورة ذلك في ضوء الأهداف والحسابات الخاصة بالمصلحة القومية الأمريكية.[2]

وبالنسبة للمنافس الفرنسي، فإن البعد السياسي في أفريقيا، يتمثل في الحفاظ على الاستقرار السياسي للأنظمة الأفريقية، وهو هدف أساسي للسياسة الفرنسية في القارة، وبالتالي السعي للمحافظة على استمرارية التقليل من احتمال الحروب الأهلية بين العرقيات المختلفة، لذلك فهي تُفضّل مساندة أنظمة قائمة قوية، رغم سلبياتها من الناحية الديمقراطية، عن تشجيع نظم جديدة لا تعرف بعد مدى قدرتها على السيطرة على شعوبها، بغض النظر عن نوعية نظام الحكم، وذلك بهدف المحافظة على استقرار المصالح الفرنسية في القارة، ولعل ذلك كان واضحاً عندما حصل تمرد في ساحل العاج ضد الرئيس السابق "لوران غباغبو" مع بداية الألفية الثالث، حينما قامت فرنسا بدور الباحث عن حل متوازن ودبلوماسي بين الحكومة والمتمردين، وعرض "خطة فرنسية" يتم مناقشتها في باريس يناير 2003م، ويمكن تفسير الموقف الفرنسي، بأنه محاولة للوصول إلى حل سلمي للأزمة ومنع تدهور الأوضاع في غرب أفريقيا، بالرغم من أن نظام الحكم في ساحل العاج لم يكن يُوصف بالديمقراطية، لكن من أجل المحافظة على المصالح يمكن الإبقاء على أنظمة ديكتاتورية تخدم مصالح فرنسا.[3] وفي هذا السياق، هناك الكثير من الأمثلة على دعم فرنسا لأنظمة سياسية أفريقية،

---

[1] الشيماء علي عبدالعزيز، أهداف جولة كلينتون في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 133، يوليو 1998م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ص: 197.

[2] بكاري درامي، آفاق التجربة التعددية في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، يوليو 2000م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ص: 59.

[3] عبد الحميد علي عبد الحميد، الصراع في ساحل العاج بين الأزمة الداخلية والضغوط الخارجية، مجلة آفاق افريقية، العدد 13، ربيع 2003م، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ص: 6.

حفاظاً على الاستقرار السياسي لتلك الأنظمة الموالية، من أجل حماية مصالح فرنسا في المنطقة، الأمر الذي استوجب دعم أول رئيس للسنغال "سيدار سنجور" وخلفه الرئيس "عبدو ضيوف"، ونظام الرئيس "بليز كومباوري" في بوركينا فاسو، والرئيس "ألفا عمر كوناري" في مالي، والرئيس "لانسانا كونتي" في غينيا.[1]

ثالثاً/ البعد الاقتصادي:

بنهاية الحرب الباردة زادت أهمية الاعتبارات الاقتصادية في العلاقات الأمريكية بأفريقيا، فأصبحت من أبرز عناصر القوة في العلاقات الدولية بشكل عام، حيث صار التنافس على الأسواق ومصادر المواد الخام سمة من سمات التفاعلات الدولية. ولبحث سبل تطوير العلاقات الاقتصادية مع أفريقيا، قام فريق عمل من "مجلس العلاقات الخارجية" في وزارة الخارجية الأمريكية في منتصف عام 1997م، بوضع تقرير يقوم على الاستفادة من الفرص الجديدة في القارة وتنمية التجارة والاستثمار، وزيادة فرص النمو، وقبيل انتهاء السنة عرضت إدارة الرئيس السابق "بيل كلينتون" على الكونغرس قانوناً خاصاً بالتجارة مع أفريقيا، ويتضمن الدعوة إلى زيادة الاستثمار وتشجيعه وفتح أسواق جديدة في القارة، ودعم الرئيس الأسبق "بيل كلينتون" تلك التوجهات عندما قام بزيارة لأفريقيا في 23 مارس 1998م، شملت 6 دول جنوب الصحراء، وتضمنت الزيارة التركيز على الجوانب الاقتصادية في العلاقات الأمريكية – الأفريقية، ومن ذلك إلغاء بعض الديون الأفريقية، وتخصيص مبالغ كبيرة لتشجيع برامج التنمية والتجارة والاستثمار، إضافة للإعلان عن زيادة المساعدات العسكرية الأمريكية لأفريقيا.[2]

وفي يوليو 2003م، قام الرئيس السابق "جورج دبليو بوش" بزيارة لأفريقيا، قام خلالها بزيارة 5 دول أفريقية، صرّح خلالها بتصريحات أعطت مدلول واضح

---

[1] عبد الحميد الصنهاجي، التعاون الفرنسي– الأفريقي بين حيثيات التنظير وإكراهات التطبيق 1960– 1990م، مرجع سابق، ص: 67.

[2] الشيماء علي عبدالعزيز، أهداف جولة كلينتون في أفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص: 197.

أن هناك مؤشرات تدل على التحول في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أفريقيا، وقد تلخصت تلك السياسة في النقاط الآتية:[1]

أ) زيادة المساعدات الأمريكية لدول أفريقيا جنوب الصحراء.

ب) طرح عدة مشاريع كبيرة للنهوض بالقارة، ولاسيّما قانون إنشاء صندوق لمساعدة أفريقيا في مكافحة مرض الإيدز.

ج) استغلال ثروات القارة الأفريقية، ولاسيّما في مجال النفط.

ولعل منابع النفط الأفريقية يمكن أن توفر للولايات المتحدة الأمريكية نسبة عالية من احتياجاتها النفطية في سنوات قادمة، لذلك فإنها ضاعفت تحركاتها وكثفت نشاطها في كل من نيجيريا وغينيا وانجولا، وهي الدول الأوفر إنتاجاً للنفط بالنسبة لدول أفريقيا جنوب الصحراء.[2]

بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست هي الدولة الوحيدة التي تنبهت لقيمة أفريقيا الاقتصادية، فالدول الكبرى بشكل عام بدأت في تغيير سياساتها تجاه أفريقيا، للنفاذ إلى أسواقها والاستحواذ على النصيب الكبير منها، ويأتي في مقدمة هذه الدول فرنسا، إذ يلاحظ أن لها سياسة اقتصادية خاصة، تسعى من خلالها إلى زيادة وجودها التجاري والاقتصادي والاستثماري في أسواق أفريقيا، وذلك باستخدام كل الوسائل المتاحة، من معونات اقتصادية وفنية ومنح تعليمية، والتمهيد لذلك من خلال وسائل الاتصال والبرامج الثقافية والإعلامية والتكنولوجية.[3]

وقد اعتمدت فرنسا في علاقاتها الاقتصادية مع القارة الأفريقية على عناصر مهمة منها:[4]

---

[1] بدر حسن شافعي، جولة بوش الأفريقية "مكاسب أكثر وتورط أقل"، إسلام أون لاين. نت، شؤون سياسية، على الموقع الالكتروني: www.islam - online.net، 2003م، ص: 1.

[2] محرر الموقع، "بوش إلى أفريقيا وعينه على النفط"، إسلام أون لاين. نت، شؤون سياسية، على الموقع الالكتروني: www.islam - online.net، 2003م، ص: 1.

[3] مغاوري شلبي، الصراع الرمادي على القارة السمراء، إسلام أون لاين. نت، شؤون سياسية، على الموقع الالكتروني: www.islam - online.net، 2002م، ص: 1.

[4] إجلال رأفت، السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء، مرجع سابق، ص: 12.

أ) التجارة البينية بين فرنسا وغالبية دول غرب ووسط أفريقيا.

ب) الاستثمارات الفرنسية في القارة، والتي تعتبر من أهم الاستثمارات الأجنبية في القارة الأفريقية.

ج) المنظمات الاقتصادية الإقليمية في غرب ووسط القارة، فسياسة التعاون الاقتصادي عبر تلك المنظمات يخدم المصالح الفرنسية.

كما اعتمدت فرنسا في هذا السياق على نظام الاتفاقيات، والتي سميت "باتفاقيات التعاون"، والتي وصفها الكثيرين بأنها عبارة عن صلة بالمستعمرات القديمة، أو أنها استمرارية طبيعية لما تم الشروع فيه قبل استقلال تلك الدول، ولعل الاتفاقيات التي أبرمت تعكس السيادة الأفريقية المحدودة في المجال الدبلوماسي والعسكري والأمني والاقتصادي والمالي والثقافي.[1]

وفي إطار التنافس الاقتصادي الأمريكي – الفرنسي على القارة الأفريقية، يجب التنويه إلى التنافس على منطقة المغرب العربي في الشمال الأفريقي، حيث بدأت تتشكل ملامح هذا التنافس منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، وذلك عندما اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع شراكة "أمريكية – مغاربية"، يحمل اسم "ستيوارت ايزنستات"، وكيل وزارة الخارجية للشؤون الاقتصادية والتجارية في عهد الرئيس الأسبق "بيل كلينتون"، ويهدف المشروع إلى الآتي:[2]

أ) خلق مجال للحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي، ولاسيّما فيما يتعلق بالأمور الاقتصادية.

ب) إسناد دور أساسي للقطاع الخاص، مع إجراء الإصلاحات الضرورية، للنهوض بهذا القطاع في منطقة المغرب العربي، وقد أزعج ذلك التحرك فرنسا، والتي تعتبر المنطقة مجال حيوي لها لفترة طويل، واعتبرت ذلك انتقاص من

---

[1] عبد الحميد الصنهاجي، التعاون الفرنسي– الأفريقي بين حيثيات التنظير وإكراهات التطبيق 1960– 1990م، مرجع سابق، ص: 64.

[2] سعيد اللاوندي، ماراثون أوروبي – أمريكي على النفوذ في المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، أبريل 2004م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ص: 35.

العلاقة المميزة التي تربطها بدول المغرب العربي، وسلوك يتناقص مع الشراكة المغاربية–الأوروبية.[1]

رابعا/ البعد الدبلوماسي:

لقد اعتمد الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً على الأساليب الدبلوماسية أثناء وبعد الحرب الباردة في تحقيق سياستها في القارة الأفريقية، وكان ذلك من خلال فتح سفارات لها في العديد من الدول الأفريقية، أو عبر عقد الاتفاقيات والمعاهدات، والتي وصُفت بأنها غير متكافئة، فدبلوماسية واشنطن، ترى أن عقد مثل تلك الاتفاقيات يضفي على السياسة الأمريكية ظاهرية شرعية على الأقل، وتغطية النهج الاستعماري بوجهه الجديد.[2] لذا شهدت تلك الفترة تحركات دبلوماسية أمريكية متزايدة في أفريقيا، ولاسيّما عبر منطقة الجنوب الأفريقي، من أجل حل الصراعات الإقليمية في المنطقة، وخصوصاً في بلدان مثل زيمبابوي وناميبيا وانجولا.[3]

لكن، ومع نهاية الحرب الباردة، بدأ يحصل تغير في دبلوماسية أمريكا في أفريقيا، وأصبحت لا تقتصر على البعثات الدبلوماسية وإقامة العلاقات الجيدة مع الأنظمة الأفريقية، ومحاولة احتواء الأنظمة الموالية للاشتراكية، بل تعدتها لتصبح الولايات المتحدة الأمريكية الطرف الفاعل في حل الكثير من المنازعات الأفريقية، فموضوع حفظ السلام، أصبح يحظى باهتمام كبير في الأوساط السياسية الأمريكية، إذ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة الاستقرار للكثير من المناطق الأفريقية، ولاسيّما أن أفريقيا هي أكثر مناطق العالم حروباً أهلية، الأمر الذي خلق مناخ خصب للمبادرات الأمريكية، التي لاقت رواجاً كبيراً داخل القارة السمراء، لأنها مبطنة بالكثير من الإغراءات، سواءً على الصعيد الاقتصادي أو السياسي، وبالمقابل تجميد كل المحاولات الدولية الأخرى.[4] فمنذ

---

[1] المرجع السابق، ص: 34.

[2] أندرية أوزادفسكي، الولايات المتحدة وأفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص: 155.

[3] نيفين حليم صبري، سياسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي تجاه جنوب أفريقيا، مرجع سابق، ص: 196.

[4] الخضر عبد الباقي محمد، "المبادرة الأمريكية في أفريقيا استعمار مهذب"، إسلام أون لاين. نت، شؤون سياسية، على الموقع الالكتروني: www.Islam - online.net، 2001م، ص: 1

تولي الرئيس السابق "جورج دبليو بوش" رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، قدمت الإدارة الأمريكية مبادرة لحل الأزمة السودانية، والتي تضمنت التحول من المواجهة بين الشمال والجنوب إلى التعاون والحوار، ولعل من أهم الأسباب التي غيرت النظرة الأمريكية، مسائلة التعاون الذي أبدته الحكومة السودانية في مجال مكافحة الإرهاب في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر.[1]

وبسبب تفاقم الأزمة في دارفور عام 2003م، أقحمت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بشكل كبير في الشأن السوداني، وذلك حينما أرسلت وزير خارجيتها الأسبق السيد "كولن باول" إلى دارفور والخرطوم في منتصف عام 2004م، لبحث مشكلة الإقليم، وعقب الزيارة صرّح "كولن باول": " بأن الناس يموتون في إقليم دارفور، وأن هناك إبادة جماعية".[2]

واعتبرت الإدارة الأمريكية ما يحدث في دارفور بأنه تطهير عرقي تتحمل مسؤوليته الحكومة السودانية ومن يقف معها من القبائل العربية الدار فورية، وتماشياً مع هذا المنحى المتشدد في انتقاد الحكومة السودانية، ساندت الولايات المتحدة الأمريكية في يناير 2005م، تقرير لجنة تقصي الحقائق الدولية بشأن دارفور، والتي خلصت إلى اتهام القضاء السوداني بالعجز وغياب الشفافية، وعدم القدرة على التعامل مع الأزمة، وأيدت الإدارة الأمريكية إحالة ملف دارفور إلى محكمة الجنايات الدولية، وإدانة الرئيس السوداني الأسبق "عمر البشير" نفسه، وضرورة تقديمه للعدالة لمحاكمته.[3]

والولايات المتحدة الأمريكية لم تتدخل في المشاكل السودانية فقط، إنما كان لها رؤية تجاه حروب ونزاعات أخرى تدور في القارة الأفريقية، فمع اندلاع الحرب في الكونغو الديمقراطية عام 1998م، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها ضد الصراع وتدخّل أي قوى خارجية فيه، الأمر الذي أكدته السيدة "سوزان

---

[1] بدر حسن شافعي، زيادة كير لواشنطن "التوقيت والدلالات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 171، يناير 2008م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ص: 152.

[2] صحيفة الأهرام في عددها الصادر في 1 يوليو 2004م.

[3] حمدي عبدالرحمن، التنافس الدولي في القرن الأفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد 177، يوليو 2009م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ص: 174.

رايس" مساعدة وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية آنذاك، عند زيارتها لمنطقة البحيرات العظمى، حينما صرّحت: "بأن الأمر الذي يحصل يقتضي ضرورة إيجاد حل سلمي للصراع، والاعتراف بشرعية النظام الحاكم في الكونغو، والتأكيد على سيادة الكونغو ووحدة أراضيه".[1]

وترغب الإدارة الأمريكية من خلال ذلك، دفع منطقة البحيرات العظمى نحو الاستقرار، باعتبارها منطقة الثروات المعدنية والنفطية في القارة، وذلك من أجل تدعيم الشراكة الأمريكية – الأفريقية، كأداة للاختراق والهيمنة من جهة، وتدعيم العلاقة مع قادة جدد يحققون المصالح الأمريكية من جهة أخرى.[2]

وفي مكان آخر من القارة كان للولايات المتحدة الأمريكية دوراً فعالاً في حل النزاع الأثيوبي – الإريتري، والتوصل إلى حل لإنهاء الصراع بين الطرفين، وقد انتهت الجهود الأمريكية إلى توقيع اتفاق بين الطرفين في فبراير 2001م بالجزائر، يقضي بوقف إطلاق النار والتوصل إلى سلام شامل ووقف الحرب، وذلك بإشراف الأمم المتحدة، وقد حضرت السيدة "مادلين أولبرايت" وزيرة الخارجية الأمريكية توقيع الاتفاق.[3]

أما الدبلوماسية الفرنسية، فقد تراجعت بشكل ملحوظ في القارة الأفريقية، ولاسيّما في فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك بسبب تزايد النفوذ الدبلوماسي الأمريكي، ومع هذا فإن فرنسا مثلها مثل الولايات المتحدة الأمريكية، تدرك أهمية الاستقرار في القارة الأفريقية، وأنه من الضروري وضع حد للنزاعات والحروب الأهلية، وذلك من أجل استمرارية الحياة لمصالحها، ومع أن الدبلوماسية الفرنسية قد تعرضت لانتكاسة كبيرة عندما سقط نظام الرئيس "موبوتو سيسي" الموالي لها في الكونغو الديمقراطية، ووصول الرئيس "لوران كابيلا " إلى السلطة، إلا أن قيام تمردات جديدة في البلاد، دفعت الرئيس "لوران كابيلا" إلى الدخول في نزاع مع

---

[1] رجاء سليم، الصراع في الكونغو الديمقراطية وآفاق التسوية: في التقرير الاستراتيجي الأفريقي (2001 – 2002م)، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2002م، ص: 189.

[2] خالد حنفي، اتفاق بوروندي، وتأثيراته على البحيرات العظمى، مرجع سبق ذكره، ص: 170.

[3] جوزيف رامز أمين، الاتفاق الإثيوبي الاريتري ومستقبل الأمن في القرن الأفريقي، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 2002م، ص: 59.

حلفائه السابقين الروانديين والأوغنديين، والبحث عن دعم إقليمي ودولي جديد، لاسيّما الدعم من فرنسا، وبالفعل لم تتأخر فرنسا على توجيه الدعوة للرئيس "لوران كابيلا" لحضور قمة فرنسية – أفريقية، لطرح مبادرة من أجل حل النزاع في الكونغو الديمقراطية، الأمر الذي تم تأييده من قبل الأمم المتحدة.[1] ولعل دعم فرنسا لعملية سلام في منطقة البحيرات العظمى يعكس رغبتها في الحفاظ على ما تبقى لها من مصالح اقتصادية في المنطقة، وهذا هو السبب في مساندتها لنظام الرئيس "لوران كابيلا"، الذي كان يعادي فرنسا، ويعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية، لكن المصالح الفرنسية هي الدافع للصمت الفرنسي عن تحركاته السابقة ضد مصالحها.[2]

واستطاعت فرنسا من خلال "منظمة الفرانكفونية" التحرك دبلوماسياً في القارة الأفريقية، وذلك عن طريق البث في الكثير من الأمور المتعلقة بدول القارة الأعضاء في المنظمة ، وعلى سبيل المثال صدر عن المؤتمر الوزاري الفرانكفوني المنعقد بالعاصمة التشادية في فبراير 2001م، مجموعة قرارات تخص دولاً أفريقية، منها:[3]

1. دعوة الأطراف في جزر القمر إلى انجاز عملية البحث عن إجماع أو توافق بخصوص فترة انتقالية، حتى يمكن توقيع اتفاقية للمصالحة بين الأطراف المتنازعة.
2. الاستمرار في متابعة الأحداث والتطورات الحاصلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفحص كل المساهمات التي يمكن للمنظمة القيام بها، بالاتفاق مع الأطراف ذات العلاقة من أجل تحقيق المصالحة والتوصل إلى سلام دائم.
3. يدين المؤتمر اغتيال الرئيس "لوران كابيلا"، وكافة أشكال العنف السياسي.

---

[1] صحيفة البيان الإماراتية في عددها الصادر في 13 يناير 1999م.

[2] خالد حنفي، اتفاق بوروندي وتأثيراته على البحيرات العظمى، مرجع سابق الذكر، ص: 170.

[3] نيفين حليم صبري، أفريقيا وبعض المنظمات والقوى الدولية: في التقرير الاستراتيجي الأفريقي (2001 – 2002م)، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2002م، ص: 401.

4. متابعة الأحداث في ساحل العاج، ومحاولة تقديم مبادرات من أجل إنجاح العودة إلى الحياة السياسية واحترام حقوق الإنسان.
5. السعي لمراقبة الانتخابات الرئاسية في الكثير من الدول الأفريقية، وذلك بالتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة.

كما حاولت فرنسا فرض نفسها دبلوماسياً في أفريقيا عن طريق الاتحاد الأوروبي، عندما طرحت عبر "المفوضية الأوروبية" عام 2006م، استراتيجية للسلم والأمن والتنمية في منطقة القرن الأفريقي، وذلك من خلال التعاون مع المنظمات الأفريقية لتحقيق الاستقرار في المنطقة والتطوير المؤسسي، ومحاولة منع الصراعات والحروب الأهلية والنزاعات الحدودية، ومساندة الاتحاد الأفريقي لإيجاد آليات لحفض السلام في مناطق مختلفة من القارة الأفريقية، مثل السودان والصومال وإثيوبيا واريتريا.[1] وعبر مجلس الأمن، استطاعت فرنسا تمرير قرار في مايو 2009م، تدين فيه عمليات التوغل العسكري في شرق تشاد من قبل مجموعات تشادية معارضة، تحركت من إقليم دارفور السوداني، كما تضمن القرار أن على السودان وتشاد احترام التزاماتها المشتركة وتنفيذها بشكل تام وكامل، واحترام أمن المدنيين، مشيراً إلى ضرورة وقف إطلاق النار والعنف فوراً، واستئناف الحوار في إطار اتفاق السلام الموقع بمدينة سرت الليبية في أكتوبر 2007م.[2]

خامساً/ البعد العسكري والأمني:

بعد أن خسر الرئيس السابق "جورج بوش الأب" الانتخابات أمام الرئيس "بيل كلينتون"، أراد أن يجعل خروجه صاخباً، من خلال انجاز جديد له في السياسة الخارجية، لذلك عرضت إدارته على الأمم المتحدة إرسال قوات عسكرية للصومال، لتأمين وصول مواد الإغاثة "الغذاء والدواء".[3] كما بدأت بعد ذلك

---

[1] حمدي عبدالرحمن، التنافس الدولي في القرن الأفريقي، مرجع سابق، ص: 175.

[2] هاني رسلان، أزمة دارفور والعلاقات السودانية – التشادية، مجلة السياسة الدولية، العدد 177، يوليو 2009م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ص: 273.

[3] عاطف صقر، النزاع الصومالي والصراع الدولي على القرن الأفريقي، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996م)، ص: 92.

مباشرة العمليات العسكرية، من خلال اشتراك الطائرات الأمريكية في نقل الاغاثات جواً من كينيا إلى الصوماليين للاجئين في المناطق الحدودية، وكانت تلك العمليات بداية لأعمال عسكرية تالية، حيث أيد الكونغرس الأمريكي في سبتمبر 1992م، قراراً يقضي بالتدخل العسكري المباشر، ويرجع ذلك لأسباب هامة، والتي يمكن حصرها في النقاط الآتية:[1]

أ) الموقع الجيوستراتيجي لمنطقة القرن الأفريقي.

ب) ارتباط منطقة القرن الأفريقي بالصراع "العربي– الإسرائيلي".

ج) مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في استقرار كينيا وإثيوبيا، حيث السيطرة المسيحية والأعداد الكبيرة من المسلمين التي تتطلع إلى أن تنعكس حالة عدم الاستقرار على مكاسبها السياسية، وبالتالي فإن المخاوف الأمريكية كانت تنطوي تحت بند الخوف من وصول التطرف الإسلامي لحكم المنطقة. لكن، وفي نهاية المطاف، فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في الصومال فشلاً ذريعاً، وسحبت قواتها قبل نهاية مارس 1994م، وبعد تلك الهزيمة أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية حذرةً جداً في التعامل مع الملف الأفريقي، خوفاً من هزيمة جديدة لها، الأمر الذي دفع بها للتدخل بشكل محدود في "الأزمة الليبيرية" أغسطس 2003م، حيث نشرت حوالي 200 جندي أمريكي، كانت مهمتهم مساعدة جنود غرب أفريقيا "الأكواس" على تأمين وصول المساعدات الإنسانية للسكان.[2] وفيما يخص الجانب الأمني، والذي زاد الاهتمام به بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فقد تركزت السياسة الأمنية الأمريكية في القارة الأفريقية على النواحي التالية:[3]

أ) تحقيق الاستقرار والسيطرة الأمنية في منطقتين على جانب كبير من الأهمية، هما منطقة البحيرات العظمى ومنطقة القرن الأفريقي.

---

[1] حمدي عبدالرحمن، التنافس الدولي في القرن الأفريقي، مرجع سبق ذكره، ص: 172.

[2] محمد عاشور المهدي، الولايات المتحدة ومستقبل الصراع في ليبيريا، مرجع سابق، ص: 2.

[3] خالد حنفي، موقع أفريقيا في إستراتيجية أمريكا الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 154، أكتوبر 2003م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ص: 205.

ب) تشكيل قوة تدخل أفريقية، لمواجهة الأزمات والكوارث وتحديات حفظ السلام.
ج) مكافحة الإرهاب المتمثل في الجماعات المتطرفة، ومحاولة الحد من انتشارها في أماكن متفرقة من القارة.

ومن أجل تحقيق السياسات الأمنية والعسكرية الأمريكية في القارة الأفريقية، قامت الإدارة الأمريكية بالاعتماد على آليات، هي:

1) إنشاء القواعد العسكرية، والتي من أهمها:

أ) قاعدة ليمونيه في جيبوتي:

بدأت القوات الأمريكية في التواجد بهذه القاعدة مع بداية عام 2002م، والتي بلغ عددها حوالي 900 جندي، حتى وصل العدد مع نهاية العام إلى 1900 جندي، وقد صارت القاعدة مقراً لقوة العمل المشترك في القرن الأفريقي، وفي عام 2007م تم توسيع القاعدة لتسع أعداداً كبيرةً من الجنود والمعدات العسكرية.[1]

ب) قاعدة ساوتومي وبرنسيب:

الواقعة بالقرب من الساحل الشمالي الغربي للغابون، وقد تم إنشاء هذه القاعدة لمراقبة وحماية النفط الموجود في خليج غينيا، ويعود تاريخ العمل في هذه القاعدة إلى أبريل 2002م.[2]

2) القيادة العسكرية الأمريكية لأفريقيا "أفريكوم":

أعلن وزير الدفاع الأمريكي الأسبق "روبرت غيتس" في 6 فبراير 2007م، عن إنشاء قيادة عسكرية للقارة الأفريقية، ليتم تقسيم القارة إلى ثلاث مناطق عسكرية، أطلق عليها اسم "الأفريكوم"، وتم اختيار مدينة شتوتغارت الألمانية مقراً لها، ومن أهم أهداف هذه القوة:[3]

أ) السيطرة على منابع النفط في أفريقيا، ولاسيّما الموجودة في الجزء الغربي.

---

[1] إبراهيم حسيني، الوجود العسكري الأمريكي في أفريقيا: في التقرير الاستراتيجي الأفريقي (2007 – 2008م)، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2008م، ص: 529.

[2] المرجع السابق، ص: 530.

[3] المرجع السابق، ص: 535.

ب) مكافحة الإرهاب، ولاسيّما بعد انتشار شبكات متطرفة في منطقة شمال أفريقيا والقرن الأفريقي.

ج) مواجهة التغلغل الصيني المتنامي بسرعة في أفريقيا.

د) محاصرة النفوذ الفرنسي السياسي والاقتصادي والعسكري في القارة.

وبالمقابل، فإن الاهتمام الفرنسي من الناحية العسكرية بالقارة الأفريقية، يمكن تحديده من خلال تحديد تاريخ التواجد العسكري الفرنسي في القارة، والذي يرجع إلى عام 1960م، إذ كانت فرنسا تمتلك حوالي 100 قاعدة عسكرية في أفريقيا، لكن تواجدها العسكري فيما بعد اقتصر على عدد خمسة قواعد عسكرية فرنسية، في إطار اتفاقيات أمنية بينها وبين الدول التي تقع بها هذه القواعد.[1]

ويمكن تحديد السياسة الأمنية والعسكرية الفرنسية تجاه أفريقيا في النقاط التالية:

1) القواعد العسكرية:

لقد تم اختزال القواعد العسكرية الفرنسية داخل القارة الأفريقية في خمسة قواعد، والمتمثلة في:[2]

أ) **قاعدة جيبوتي:** وهي أكبر القواعد الفرنسية في أفريقيا، وبها حوالي 3200 جندي.

ب) **قاعدة داكار بالسنغال:** وهي أكبر القواعد الفرنسية في غرب أفريقيا، وبها حوالي 1170 جندي .

ج) **قاعدة ليبرفيل بالجابون:** وبها حوالي 700 جندي.

د) **قاعدة بوربون في ساحل العاج:** وبها حوالي 350 جندي.

هـ) **قاعدة انجامينا في تشاد:** وبها عدد 2 كتيبة مشاة مكونة من 900 جندي.

2) برنامج "ريكامب":

الهدف من هذا البرنامج هو تدريب وتدعيم الفعاليات الأفريقية لحفظ السلام، بطريقة تمكن الأفارقة بمساعدة المجتمع الدولي من تبؤ الصدارة في

[1] إجلال رأفت، السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء، مرجع سابق الذكر، ص: 10.

[2] سامي ريحانا، العالم في مطلع القرن الـ 21، بيروت، دار العلم للملايين، 1998م، ص: 374.

القيادة بصورة فعالة في عمليات حفظ السلام في أفريقيا مستقبلاً، وتسعى فرنسا في حقيقة الأمر من وراء ذلك المشروع إلى تخفيض جوهري في قواتها الدائمة في القارة، وقد أكد ذلك وزير الدفاع الفرنسي آنذاك في أغسطس 1997م، عندما صرَح: "بأن فرنسا سوف تقوم بعملية إعادة نظر في وجودها العسكري داخل أفريقيا"، وبالفعل بدأت فرنسا في القيام بذلك عندما خفضت قواتها العسكرية إلى 5000 جندي عام 2002م.[1] وفي إطار تغير الاستراتيجية العسكرية الفرنسية في أفريقيا، أنشأت أربع أكاديميات للعلوم العسكرية خلال عام 1998م، في موريتانيا والسنغال والتوجو وساحل العاج، ويبدو أن اختيار دول في غرب أفريقيا، يعود إلى محاولة فرنسا عرقلة الجهود الأمريكية التي تهدف إلى تعزيز وجودها هناك لحماية مصالحها الاقتصادية.[2]

۞ ۞ ۞

الخاتمة

تناول البحث موضوع التنافس الأمريكي – الفرنسي في ظل المتغيرات الدولية، وذلك من خلال محاولة إثبات فرضيات البحث والإجابة على تساؤلاته، ووفق تلك الآلية فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، تمثلت في النقاط التالية:

1) إن الاهتمام الفرنسي بالقارة الأفريقية هو الأقدم إذا ما قورن بالاهتمام الأمريكي، والذي بدأ قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية وزاد بعد انتهاء الحرب الباردة.
2) الشعور الفرنسي بالخطر بالنسبة لمناطق نفوذه، جعل فرنسا تعتمد على تقوية آلياتها القديمة، مثل البعد الثقافي من خلال المنظمة الفرانكفونية، وبالتالي استغلالها بما يتماشى مع الأهداف السياسية لمواجهة النفوذ الأمريكي.

---

[1] أناتولي ن . آيبسي، تغير علاقات القوة والتكيف الاستراتيجي في ارتباطات فرنسا العسكرية في وسط أفريقيا، مجلة آفاق افريقية، العدد الثاني، صيف 2000م، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ص: 64 .

[2] إجلال رأفت، السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

3) إن إستراتيجية الكثير من المناطق الأفريقية، مثل منطقة القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات العظمى والغرب الإفريقي، أوضحت مدى قوة التنافس الأمريكي– الفرنسي على القارة، وجعلته يظهر إلى السطح.
4) بالنظر إلى مواقع الولايات المتحدة الأمريكية داخل القارة، نجد أن معظم تلك المناطق هي مناطق نفوذ سابقة لبريطانيا، تراجعت عنها لمصلحة التقدم الأمريكي في القارة الأفريقية.
5) إن التنافس الأمريكي – الفرنسي على القارة قد يحتدم سياسياً واقتصادياً وثقافياً، بيد أنه يبقى في مسارات متوازنة لا يمكن أن تتقاطع بحيث تصل إلى حالة من الصدام المباشر.
6) إن التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على المصالح في أفريقيا، لا يمكن أنّ يُعدّ شكلياً فقط، فهو في حقيقة الأمر يفسر المخاوف الفرنسية من إرخاء قبضتها داخل أفريقيا، في الوقت الذي تجد فيه الولايات المتحدة الأمريكية المناخ المناسب للسير قُدماً نحو شق طريقها بعزيمة كبيرة في مجاهل هذه القارة.
7) تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية خلال تحركاتها الجديدة في القارة، على تشجيع الأفارقة للاعتماد على أنفسهم، وفك الارتباط مع فرنسا، أي أن الهدف الأمريكي المرحلي يتمثل في إضعاف النفوذ الفرنسي داخل القارة تدريجياً، وفي الوقت نفسه تعزيز التواجد الأمريكي، وصولاً إلى هيمنة أمريكية شاملة.

المراجع والمصادر

أولاً/ الكتب:

1) الكتب العربية:

أبو القاسم محمد (2004). جغرافيا العالم، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، طرابلس، ليبيا.

أحمد طاهر (1965). أفريقيا في مفترق الطرق، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، مصر.

جوزيف رامز أمين (2002). الاتفاق الإثيوبي الاريتري ومستقبل الأمن في القرن الأفريقي، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر.

حمدي عبدالرحمن (2001). العلاقات العربية – الأفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مركز دراسات المستقبل الأفريقي، القاهرة، مصر.

رأفت غنيمي (1991). أفريقيا في التاريخ المعاصر، دار الثقافة، القاهرة، مصر.

سامي ريحانا (1998). العالم في مطلع القرن الـ 21، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

سمعان بطرس (1980). العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

شوقي الجمل، عبد الله إبراهيم (1987). تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، دار الثقافة، الدوحة، قطر.

عاطف صقر (1996). النزاع الصومالي والصراع الدولي على القرن الأفريقي، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.

عايدة العزب موسى (2004). العبودية في أفريقيا، مكتبة الشروق، القاهرة، مصر.

علي عباس (1999). الفدرالية والانفصالية في أفريقيا، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.

محمد عبدالغني سعودي (1980). قضايا أفريقية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

هشام خضر (1990). قارة أفريقيا "دراسة عامة وإقليمية لأقطارها العربية" بغداد، دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد، العراق.

2) الكتب المترجمة:

أندرية أوزادفسكي (1986). وول ستريت ضد أفريقيا، تعريب: عبدالرحمن السعدون، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، طرابلس، ليبيا.

أندرية أوزادفسكي (1986). الولايات المتحدة وأفريقيا، تعريب: عماد حاتم، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، طرابلس، ليبيا.

تشانا كياسن (د.ت). في مواجهة الحرب الباردة، تعريب: عبد الرزاق إبراهيم، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

جان بيار كريثيان (2000). أفريقيا البحيرات الكبرى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا.

جون هاتش (1969). تاريخ أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، تعريب: عبدالعليم السيد، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر.

ستيورات سميث (1977). الاستعمار الجديد في أفريقيا، تعريب: أحمد بلبع، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، مصر.

نقولا أغبوهو (2000). الفرنك واليورو ضد أفريقيا، تعريب: لينا فرح، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا.

هنري ويسلنغ (2001). تقسيم أفريقيا (1880 – 1914م)، تعريب: ريما إسماعيل، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا.

ثانياً/ الدوريات والصحف:

1) الدوريات:

إجلال رأفت (2000). السياسة المصرية في أفريقيا، مجلة آفاق أفريقية، العدد الثاني، فصل الصيف، مركز الأبحاث والدراسات الأفريقية، القاهرة.

إجلال رأفت (2001). السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء، مجلة السياسة الدولية، العدد 142، يوليو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

أحمد حجاج (2003). الديمقراطية والتعددية الحزبية في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، يوليو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

أناتولي ن . آييسي (2000). تغير علاقات القوة والتكيف الاستراتيجي في ارتباطات فرنسا العسكرية في وسط أفريقيا، مجلة آفاق افريقية، العدد الثاني، فصل الصيف، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة.

الشيماء علي عبدالعزيز(1998). أهداف جولة كلينتون في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 133، يوليو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

بدر حسن شافعي (2008). زيادة كير لواشنطن "التوقيت والدلالات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 171، يناير، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

بكاري درامي (2000). آفاق التجربة التعددية في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، يوليو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

تيمور مصطفى(2001). الفرانكفونية والعالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

حمدي عبدالرحمن (1993). ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 113، يوليو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

حمدي عبدالرحمن (2009). التنافس الدولي في القرن الأفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد 177، يوليو، مركز الأهرام للدراسات السياسيــة والإستراتيجية، القاهرة.

حمدي عبدالرحمن، إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، يوليو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

خالد حنفي (20). اتفاق بوروندي وتأثيره على البحيرات العظمى، مجلة السياسة الدولية، العدد 155، يناير، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

خالد حنفي (2003). موقع أفريقيا في إستراتيجية أمريكا الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 154، أكتوبر، مركز الأهرام للدراسات السياسيــة والإستراتيجية، القاهرة.

خالد عبدالعظيم (2003). الترتيبات الأمريكية في باب المندب، مجلة السياسة الدولية، العدد 152، أبريل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

سعيد اللاوندي (2004). ماراثون أوروبي – أمريكي على النفوذ في المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، أبريل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

صبحي عسيلة (1999). دوافع التوجه نحو القرن الأفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد 137، يوليو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

صلاح العقاد (1971). العلاقات الدولية بين الجزائر وفرنسا، مجلة السياسة الدولية، العدد 23، يناير، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

عبد الحميد علي عبد الحميد (2003). الصراع في ساحل العاج بين الأزمة الداخلية والضغوط الخارجية، مجلة آفاق افريقية، العدد 13، فصل الربيع، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة.

عبد الملك عودة (1977). اتجاهات الدبلوماسية الأمريكية الجديدة نحو أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 48، أبريل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

عبدالحميد الصنهاجي (2004). التعاون الفرنسي – الأفريقي بين التنظير وإكراهات التطبيق 1969 – 1990م، مجلة السياسة الدولية، العدد 155، يناير، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

غسان سلامة (2001). الأبعاد السياسية والاقتصادية لحوار الثقافات، مجلة السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

هالة سعودي (1987). السياسة الأمريكية تجاه جنوب أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 90، أكتوبر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

هاني رسلان (2009). أزمة دارفور والعلاقات السودانية – التشادية، مجلة السياسة الدولية، العدد 177، يوليو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

2) الصحف:

صحيفة الأهرام في عددها الصادر في 9 يوليو 2001م.

صحيفة الأهرام في عددها الصادر في 1 يوليو 2004م.

صحيفة البيان الإماراتية في عددها الصادر في 13 يناير 1999م.

ثالثاً/ الرسائل العلمية:

نيفين حليم صبري (1995). سياسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي تجاه جنوب أفريقيا، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

رابعاً/ التقارير:

إبراهيم حسيني (2008). الوجود العسكري الأمريكي في أفريقيا: في التقرير الاستراتيجي الأفريقي (2007–2008م)، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، مصر.

رجاء سليم (2002). الصراع في الكونغو الديمقراطية وآفاق التسوية: في التقرير الاستراتيجي الأفريقي (2001–2002م)، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، مصر.

صباح فرج (2008). النفط والعلاقات العربية – الأفريقية: في التقرير الاستراتيجي الأفريقي (2007 – 2008م)، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، مصر.

نبيل شاهين (2002). البترول في أفريقيا: في التقرير الاستراتيجي الأفريقي (2001–2002م)، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، مصر.

نيفين حليم صبري (2002). أفريقيا وبعض المنظمات والقوى الدولية: في التقرير الاستراتيجي الأفريقي (2001–2002م)، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، مصر.

خامساً/ الانترنت:

بدر حسن شافعي (2008). جولة بوش الأفريقية "مكاسب أكثر وتورط أقل"، إسلام أون لاين. نت، شؤون سياسية، [www.islam-online.net].

الخضر عبد الباقي محمد (2002). "المبادرة الأمريكية في أفريقيا استعمار مهذب"، إسلام أون لاين. نت، شؤون سياسية، [www.islam-online.net].

محرر الموقع (2003). "بوش إلى أفريقيا وعينه على النفط"، إسلام أون لاين. نت، شؤون سياسية، [www.islam-online.net].

محمد عاشور المهدي (2001). "الولايات المتحدة ومستقبل الصراع في ليبيريا"، إسلام أون لاين. نت، شؤون سياسية، [www.islam-online.net].

مغاوري شلبي (2002). الصراع الرمادي على القارة السمراء، إسلام أون لاين. نت، شؤون سياسية، [www.islam-online.net].

American-French Competition on The African Continent According to International Changes

Abstract

The research aims at examining the American-French competition in the African continent according to the international changes. Also, the article discusses the impact of the American-French competition on Africa's economic, security and political stability. The analytic and historical method were utilized to achieve the research goals. The results reveals that French interest in Africa has been started at the end of second world war. In addition, the American-French competition may be increased politically, economically and culturally but it would be in balanced paths. Beside, America works on enhancing its existence in Africa

Keywords: Rivalry, Hegemony, American influence, Africa.